المقدمة :

إنّ للإنفاق الحكومي بشكل عام و الموجودات الثابتة من أراضي ومباني والآلات وسيارات وأثاث بشكل خاص, أهمية بالغة الأثر في الوحدات الاقتصادية الحكومية,فيما يتعلق بالسيطرة على حجم الإنفاق فيها سواء التشغيلي أوالرأسمالي السنوي للحصول على هذه الأصول لاسيما في مراحل التنمية والتحديث للخدمات الحكومية التي تتم في أغلب دول العالم الآن،ا ولما كانت من أهم أهداف المحاسبة ومنها المحاسبة الحكومية،هي حماية الموارد المالية بالتركيز على الموجودات الثابتة والمحافظة عليها،مما يتطلب التكامل مع محاسبة التكاليف لتتبع الإنفاق ومن ثم السيطرة عليه في ابتداءاً من التسجيل في الدفاتر وإظهار البيانات عنها في القوائم والتقارير المالية بما يمكن استخدام هذه النفقات بشكل مرَّشق وصولاً إلى السيطرة المنشودة على إنفاقها باستعمال أسلوب تكاملي بين محاسبتي الكلف والحكومية.

منهجية البحث

أولا/ مشكلة البحث تتلخص بالنقاط الآتية

1- يتم في القطاع الحكومي ومنه التعليمي تسجيل وتبويب وتلخيص النفقات العامة وفقا لما خصص منها كاعتماد في الموازنة العامة والالتزام بانفاقها , دون التركيز على الغرض ومواقع انفاقها في الوحدة الحكومية التنظيمية ومن المسؤول عن انفاقها وفقا لصلاحيات الانفاق والصرف المحددة مسبقاً.
2- عّد الموجودات الثابتة مصروفا نهائيا فضلا عن عدم احتساب قسط الاندثار السنوي الذي يُعد مصروفا يتناقص به قيمة هذا الموجودو وعليه لا يمكن السيطرة الاقتصادية للموجودات للتأكد من كفاءة انفاقها لكون ان تسجيل الحدث الاقتصادي عند اقتنائها يهتم أساساً بالتسجيل العيني أو المادي للموجود الثابت من دون التسجيل لقيمة االموجود في كل وقت بعد تعديلها بما يطرأ عليها من إهلاكات، وصعوبة التعرف علي كفاءة انفاقها لعدم توافر بيانات دقيقة, لانه في الوحدات الحكومية لا تتم التفرقة بين المصروفات التشغيلية والرأسمالية والتي تعالج كل منها محاسبياً بطريقة مختلفة.

ثانيا/ أهمية البحث

لاتقتصر أهمية هذا البحث على توسيع المدارك والمفاهيم المحاسبية فيما يتعلق بالشكل التكاملي الوظيفي لكل من محاسبتي التكاليف والحكومية لذوي الاختصاص والمستفيدين منه على حد سواء بل على مايعززه البحث بالتركيز على اهمية الانفاق الحكومي وكيفية السيطرة عليه وترشيده فيما بعد. ومايترتب عليه من تعديلات تتوافق بالسيطرة على انفاق الدولة في المجتمع لاسيما المجتمع التعليمي.

ثالثا/ هدف البحث

يهدف البحث بصورة عامة إلى وضع المعالجة المتكاملة محاسبيا وفق النظام الحكومي والكلفوي للنفقات الحكومية لإعتمادات الموازنة والمسؤول عنها لا سيما الموجودات الثابتة في الوحدات الحكومية بتحديد العناصر والإجراءات والترتيبات اللازمة لذلك, محققا سيطرة كمية ونوعية لإنفاقها.

رابعاً / فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية الاصلية مفادها انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الانفاق العام كمتغير تابع والتنمية المستدامة كمتغير مستقل عند درجة 0.05 ، والفرضية البديلة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الانفاق العام كمتغير تابع والتنمية المستدامة كمتغير مستقل عند درجة 0.05.